النهار

السبت 15 تشرين الثاني 2008 - السنة 76 - العدد 23532

توصيات مؤتمر "الاستثمار في الاستقرار" استندت إلى الأزمة المالية:
## فرصة لتدخّل المصارف المركزية في صوغ توجهات نظام عربي جديد
## التركيز على إيجابيات تجربة القطاع المصرفي اللبناني كمثال يُحتذى

لم يكن مستغربا ان يذهب مؤتمر "الاستثمار في الاستقرار" أبعد من ترددات الازمة المالية التي تهزّ العالم وتهدد الاقتصادات بكساد اقتصادي حاد، بدليل ان المناقشات والطروحات تطلعت بقوة الى "نظام مالي عربي جديد" قد يبدأ العمل على صوغه قريبا بمشاركة من المصارف المركزية والمصارف العربية الكبرى، على ان يتمّ توحيد الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية وتعزيز مستوى الشفافية والافصاح المالي وتطبيق مبادئ الحوكمة لحماية حقوق الاطراف.
وكان للتجربة اللبنانية الناجحة في تحييد القطاع المصرفي عن مفاعيل الازمة حصة في المداولات وصولا حتى التوصيات، اذ دعت الى "التركيز على ايجابيات تجربة القطاع المصرفي اللبناني بمختلف مكوناته واطره كمثال يحتذى بالنسبة الى سائر القطاعات المصرفية العربية وسواها".
اختتم فاعليات المؤتمر المصرفي بحفل تكريم لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، ومنحه جائزة "الريادة المصرفية لسنة 2008" تقديرا لانجازاته ومساهمته الفاعلة في تأمين الاستقرار النقدي والمالي ونجاحه في تجنيب لبنان المخاطر السلبية رغم الظروف الصعبة التي مرّ فيها.

### التوصيات
وفي البيان الختامي لاعمال المؤتمر المصرفي السنوي الذي نظمه على مدى يومين إتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب في فندق "فينيسيا"، دعت التوصيات الى اطلاق مبادرات تنسيق بين الهيئات المالية العربية ومجلس محافظي المصارف المركزية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب واتحاد المصارف العربية وصندوق النقد وصناديق التنمية والاستثمار، "بغية تقويم الازمة اسبابا ونتائج ودروسا وصوغ اقتراحات مجدية لاعادة هيكلة بعض الاستثمارات العربية وتوجيهها". واوصت بدور اكبر لصندوق النقد والمساهمة بجدية في وضع اطار عام دولي يكفل التنبؤ بمواقع الازمات ومسائل التدخل العاجل لمنع آثارها السلبية، مطالبة الحكومات العربية بالعمل على تفعيل آليات التعاون والتكامل الاقتصادي ووضع برامج اكثر طموحا والسعي الى تذليل العقبات امام تنفيذها، وبتعزيز دور الاطر الرقابية والاشرافية "فتصبح الادارات المصرفية قادرة على ضبط سياسة ادارة المخاطر والسيولة والائتمان بطريقة دقيقة ووقائية"، اضافة الى تشجيع اقامة تعاون عربي بين المصارف المركزية لبناء سياسة ضمان الودائع على المستوى العربي.
واكدت اهمية تطوير هيكليات مؤسسات الاستثمار ومنها الصناديق السيادية، "خصوصا حيال الشفافية واعتماد المعايير المحاسبية والرقابية الحديثة، والتطوير العلمي والتدريبي المستمر للكادر الوظيفي"، مشددة على اهمية عدم الانجرار وراء الاغراءات من دون التدقيق في المسببات الفعلية التي تدفع عدداً من المؤسسات الى منح ارباح وعائدات تفوق المتوسطات السوقية للاوراق المالية والاسهم فضلا عن اهمية التنويع الجغرافي والقطاعي في المحفظة الاستثمارية. ودعت السلطات النقدية والمالية الى الوعي لمخاطر المضاربات في الاسواق المالية والسعي الى امتلاكها ادوات التدخل للحد من حدتها في اسواق الاسهم والسندات. واعتبرت ان استقرار النظام المالي الدولي في المرحلة المقبلة لم يعد حكرا على الاعتماد على عملة واحدة "بل بات في حاجة الى تطوير في الامد الطويل في اتجاه الاعتماد على اكثر من عملة احتياط واحدة".
وبالنسبة الى مؤسسات التصنيف، اوصى المشاركون في المؤتمر تلك المؤسسات ببذل جهد كبير لاستعادة ثقة المستثمرين بتصنيفاتها واعادة النظر في معاييرها واساليب عملها، "كي تأخذ في الاعتبار معايير جديدة من بينها اعادة النظر في كيفية تصنيف الادوات المالية المركبة والقيام بتحليل اعمق لماهية تلك الادوات".
وفي ما خص المصارف الاسلامية، اكد المشاركون ان تجربتها المتطورة في خصوصيتها واساليب عملها ستؤدي دورا ملحوظا في الاستقرار النقدي العالمي.

### الجلسات
وكان المؤتمر المصرفي قد اختتم اعماله بعقد ثلاث جلسات عمل امس، تناولت "الانعكاسات المتبادلة بين

الاستثمار والاستقرار" وتحدث فيها كل من محافظ البنك المركزي الاردني امية طوقان، وحاكم مصرف سوريا المركزي اديب ميالة، ومحافظ البنك المركزي العراقي سنان الشبيبي، ورئيس لجنة الرقابة على المصارف وليد علم الدين الذي تحدث عن نجاح القطاع المصرفي اللبناني في تجنب الازمة العالمية بفضل صلابته، معتبرا ان الثقة هي عنصر مهم في السياسة العامة التي تتمتع بدعم اركان الحكم، اذ لم تسمح السلطات النقدية في تعثر او افلاس أي مصرف وعدم خسارة المودعين اموالهم رغم خروج بعض المصارف من السوق.

واعتبر ان النظام المصرفي اللبناني هو نظام مصرفي إقليمي بسبب ملكيته وتوسعه المدروس والمراقب في نحو 24 دولة بما يكفل توزيع المخاطر المصرفي ويخفف منها اذا احسن ادارته ومراقبته، مشيرا الى ان الموجودات المدارة من المصارف اللبنانية في الخارج بلغت نحو 21 مليار دولار عام 2007 أي ما يوازي 19 في المئة من مجمل الموجودات البالغة نحو 110 مليارات دولار، بينما يوازي فائض رساميل المصارف نحو 3 مليارات دولار مقارنة بمتطلبات بازل 2 وبحسب التصنيف الوسطي للبنان وهو يوازي 12,5 في المئة من المخاطر المحتملة. ولفت الى ان التدفقات المالية من الخارج زادت في الأشهر الثلاثة الماضية مقارنة بالاعوام السابقة وبمعدل وصل إلى نحو 50 في المئة، "بما يدل على أن الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني "كملاذ آمن" جعلت هؤلاء المستثمرين يحولون جزءا اكبر من أصولهم المالية إلى لبنان في فترة الازمة".

وتحدث في الجلسة ايضا كل من الامين العام لجمعية المصارف مكرم صادر وممثل جمعية المصارف الفرنسية استيل بريك.

وانعقدت جلسة "الصيرفة الاسلامية وتأثيرات الازمة"، وتحدث فيها محافظ البنك المركزي المصري السابق اسماعيل محمد، والمدير العام لبيت التمويل العربي فؤاد مطرجي، والامين العام للغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة مصطفى هديب وممثل مجموعة البركة – السعودية احمد محيي الدين. وقدم ممثل مؤسسة الراجحي السعودية صالح السحيباني مداخلة عن دور المصارف الاسلامية في تعزيز تنمية الاقتصادات العربية.

وتحدث في جلسة "دور اسواق رأس المال في مواجهة انعكاسات الازمة" كل من مندوب الجامعة العربية لدى الامم المتحدة سعد الفرارجي، ورئيس مجلس ادارة انتركونتيننتال بنك سليم حبيب ونائب المدير العام في بنك بيروت والبلاد العربية سعد عنداري.

جميع الحقوق محفوظة - © جريدة النهار 2008